المحاضرة السادسة في مقياس تحقيق التراث

ماستر 02 فقه مالكي وأصوله/ السداسي الأول 2020-2021م

معرفة قدم النسخة

قدم النسخة يعرف بتاريخ النسخ إن وجد عليها، وينبغي مرة أخرى أن يتنبّه إلى ما يفعله بعض النساخ عن غفلة، من أنه ينقل تاريخ سماع النسخة التي ينسخ منها دون تصرف، كأن يجد: «وكان الفراغ منه في شهر كذا، من عام كذا»، فيكتبه كما هو، ولا ينبّه على ما يشعر أن ذلك تاريخ سماع الأصل، أو تاريخ كتابته، فيظنّ المحقق أن ذلك تاريخ كتابة النسخة التي بين يديه.

مثال ذلك ما نبّه عليه المرحوم أحمد شاكر في تحقيقه لسنن الترمذي، فقد وجد في إحدى النسخ سماعاً ظاهره يفيد لمن لم يتأمل أن صاحب النسخة سمع الكتاب من الحافظ ابن عساكر في عام ٥٥٨ هـ.، مع أن الواقع خلاف ذلك، وصورة السماع كما أثبتها كاتب النسخة: «أخبرنا الإمام، الشيخ العالم، ونحن نسمع في شهور سنة ثمان وخمسين وخمسمائة، بمدينة دمشق...» إلى آخر السماع الذي ينتهي بقوله: «أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة التِّرمذي الحافظ رحمه الله».

قال أحمد شاكر: «فالذي يروي الكتاب عن ابن عساكر سنة ٥٥٨ هـ ليس كاتب النسخة قطعاً؛ لأن خطها وورقها لا يناسب ذلك التاريخ، وإنما نقل ناسخها الإسناد الذي وجده فيما ينقل عنه»[١].

(١) سنن الترمذي ١/ ١٥.

ويعرف قدم النسخة أيضاً بذكر اسم الناسخ، أو بما تحمله النسخة من إجازات وتمليكات، أو بما يوجد عليها من قراءات وتعليقات بعض العلماء، فإن مثل ذلك يفيد في تحديد مدى قدم المخطوط، فإن لم يوجد شيء من ذلك، فهناك قرائن أخرى قد تساعد، منها نوع الورق والمداد، ونوع الخط، فإن لكل عصر ملامح وخواص للخط تميزه عن غيره، فقد كان الخط الكوفي غالباً في القرون الثلاثة الأولى للهجرة[1]، ثم بدأ يتطور إلى خط النسخ، أو ما يشبه النسخ من أنواع الخطوط المدوّرة، أما الخط المغربي فهو مزيج بين الخط الأندلسي والنَّسخ، ولا زالت كتابة المصاحف المطبوعة على قراءة ورش، السائدة في المغرب، تحمل ملامح الخط المغربي، وكذلك كان للخط الأندلسي ملامح يختلف بها عن الخط المغربي، وخط المشرق، وذلك بما يظهر فيه من الاستدارات، وتداخل الكلمات، وإطالة أواخر الحروف.

ويختلف الخط الأندلسي والمغربي عن الخط المشرقي في نقط بعض الحروف، فالمشارقة ينقطون الفاء واحدة من أعلى، والمغاربة والأندلسيّون ينقطونها واحدة من أسفل، وينقطون القاف واحدة من أعلى، لا نقطتان كصنع المشارقة.

وترتيب المغاربة للحروف الهجائية يختلف عنه في المشرق، فهم يرتبونها على النحو التالي: (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و لا ي)[2]، وقد رتب ابن عبدالبر في (التمهيد) شيوخ مالك على هذا النّسق، ولذلك تراه يذكر طلحة قبل صدقة، ونافع قبل صفوان، وكذلك القاضي عياض في (مشارق الأنوار) جرى على هذا الترتيب.

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٢٥، والمخطوط العربي، ووفيات الأعيان ٥/ ١١٧.
(٢) تحقيق النصوص ونشرها ص ٢٦.

السماعات والإجازات

السماع معناه: رواية الكتاب عن مؤلفه رأساً، أو بالسند المتصل إليه.

والإجازة: إثبات المؤلف نسبة الكتاب إليه، وإقراره للغير بأن يرويه عنه.

والإجازات بالسماع مظهر من مظاهر التوثيق العلمي للكتب الذي بلغ الغاية في التدقيق والإتقان، فهي بمثابة شهادة خاصة، يصدرها المؤلف لمن سمع منه الكتاب المعيّن، وقرأه عليه، وقد بلغت الأمانة العلمية في إصدار هذه الإجازات، أو الشهادات، مبلغاً لا مثيل له في التحري، والضبط والتحقيق، فيذكر في السماع اسم المؤلف الذي سمَّع الكتاب، وإذا كان الشيخ الذي سمَّع ليس هو مؤلف الكتاب، ذُكر معه السند الذي يتصل به ذلك الشيخ إلى المؤلف، حتى تتم حلقات سماع العلم ونقله، من صاحب النسخة إلى مؤلف الكتاب، ويُنَصُّ فيه على اسم القارئ، إن كان السماع عرضاً على الشيخ، ولم يكن الشيخ هو القارئ، وأحياناً ينصُّون على أسماء جميع الحاضرين، ويبيِّنون أسنانهم، وأعمارهم، وينصّون على مكان القراءة، بذكر اسم البلد، أو المدرسة، أو البيت، أو المسجد، أو الرباط، أو غير ذلك من الأماكن التي سُمِعَ فيها الكتاب، ويحدّدون كذلك في السماع تاريخ بدء قراءة الكتاب، وتاريخ الانتهاء منه، وصاحب النسخة التي كان يقرأ منها القارئ، إن كانت نسخة الشيخ، أو نسخة غيره، بل ينصُّون حتى على الأبواب التي تمّ سماعها، والأبواب

التي فات سماعها من غاب من السامعين، وكذلك يثبتون اسم كاتب السماع، ويُسمى كاتب الطبقة، الذي لا بدّ أن يكون عدلاً مأموناً، ثقة فيما يسجِّل من وقائع، ويختم السماع بإقرار المسمع بصحة ما ذكر معزَّزاً بعبارة (صح)، أو (ثبت)[1].

وقد ظهرت السماعات والإجازات في القرن الرابع الهجري بعد أن صُنّفت الكتب، ووثقت نسبتها إلى أصحابها، وتصدى العلماء لإقرائها في المدارس والمساجد، وطلب الناس سماعها من مؤلفيها، أو ممن سمعها منهم، عندما ضعف دور الرواية الشفهية بظهور التأليف، فحلّت المؤلفات التي تحمل الإجازات بالسماع محل الرواية الشفهية، فمن وقف على كتاب موثوق النسبة إلى مؤلفه، يحمل إجازته بخطه صار كأنما رواه كله عن مؤلفه مشافهة.

وتكتب الإجازات بالسماع في أوائل الكتب، أو في أواخرها، وكذلك في وسَط الكتاب إذا كان الكتاب مقسّماً إلى أجزاء، فيكتب السماع عند بداية كل جزء، ويتكرر بتكرر الأجزاء.

هذه السماعات، ينبغي الاعتناء بها، وإثباتها، ولا يهملها المحقق، لأنها ذات قيمة توثيقية وتاريخية كبيرة، فهي شهادة بصحة الكتاب منقولة بالسَّند المتصل، ثم هي مصدر من مصادر ذكر طبقات العلماء، ومعرفة الأقران والمتعاصرين، بما يذكر فيها من أسماء الطلبة والشيوخ، وكذلك هي وسيلة من وسائل معرفة مراكز النشاط العلمي، وأسماء الزوايا ودُور العلم، وحركة تنقلات العلماء في البلاد الإسلامية.

مثال ذلك: ما جاء في مواضع متعددة من كتاب (ناسخ الحديث ومنسوخه) لأبي حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥ هـ.) رقم ٥/١٢٠ بالمكتبة السليمانية، هذه النسخة تحمل في مواضع متعددة منها السماع الآتي: «قرأت

---

(١) انظر: إجازات السماع في المخطوطات القديمة - صلاح الدين المنجد - مجلة معهد المخطوطات مجلد ١٩٥٥م ص ٢٣٢.

جميع ناسخ الحديث ومنسوخه هذا، تأليف أبي حفص ابن شاهين على الشيخ الإمام الحافظ أبي محمد المبارك بن علي بن الحسين بن الطباخ رضي الله عنه، من أصل سماعه بالحرم الشريف، بروايته عن الشيخ أبي الحسين علي بن أحمد بن عبدالله بن بكار الوقايابي، سماعاً منه في جمادي الآخرة من سنة إحدى وعشرين وخمس مائة، بمسجده في الجانب الشرقي، من بغداد، عند مشرعة الصباغين، بروايته عن أبي منصور الحنّاط، عن أبي بكر الأخضر، عن ابن شاهين، وصح إسماع جميعه في شهور سنة خمس وسبعين، وخمس مائة، وفيها مات رحمه الله، وكتب عبدالله بن إبراهيم بن يوسف الأنصاري المصري حامداً ومسلماً».